المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 11-08-2006
الصفحـات : 15
العـــدد : 14594
المسلسل : 71

رغبة متبادلة في الانفتاح وتعزيز التعاون المشترك

زيارة المليك لتركيا.. تتوافق مع المصالح وتلبية احتياجات المنطقة

فتحي عطوة (القاهرة)

جاءت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى تركيا ترجمة لسياسة المملكة في تنويع الشراكة مع دول العالم شرقا وغربا، وتعد الزيارة الرسمية الأولى لملك سعودي، إذ أن زيارة الملك الراحل فيصل بن عبد العزيز إلى تركيا قبل نحو أربعين عاما كانت للمشاركة في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي.

وستفتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين الشقيقين، لأنها سعت إلى التركيز على التعاون بشكله الحقيقي، وتعزيز علاقات المملكة مع دولة إقليمية كبرى هي تركيا تسعى بقوة للانفتاح على العالم العربي في إطار خطتها لتعزيز نموها الاقتصادي خصوصا أن تركيا تحتل موقعا استراتيجيا في العالم باعتبارها جسرا طبيعيا وحيويا يربط بين قارتي آسيا ودول الاتحاد السوفيتي وأوروبا مما يمنحها ميزة مهمة.

وتعتبر زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتركيا تطبيقا ناجحا لنظرية الاعتماد المتبادل ودبلوماسية التنمية التي ينتهجها خادم الحرمين الشريفين في دعم علاقاته مع دول العالم ، واستكمالا للجولات الخارجية التي قام بها إلى دول العالم شرقا وغربا . فقد أفتتح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز بداية عهده بالقيام على رأس وفد رفيع المستوى بجولة آسيوية بدأها في الثاني والعشرين من شهر ذي الحجة الموافق الثاني والعشرين من شهر يناير ٢٠٠٦ ، وانتهت في الثاني من شهر فبراير ٢٠٠٦، وشملت الصين والهند وهونج كونج وماليزيا وباكستان ، وأثمرت عن تحقيق نتائج إيجابية كبيرة على المستويات السياسية حيث أظهرت توافقاً في الرؤى بين المملكة وهذه الدول الآسيوية فيما يخص معظم الملفات الدولية الحساسة وعلى وجه الخصوص ملف الشرق الأوسط، وأثمرت عن توقيع اتفاقيات اقتصادية وصلت مبالغها إلى عدة مليارات من الدولارات وخاصة في المجال النفطي، كما ساهمت إلى حد كبير في انفتاح المملكة على البوابة الآسيوية رغبة من خادم الحرمين الشريفين بتوسيع رقعة العلاقات الدولية وتنويعها بعيداً عن أية وصاية أو تبعية.

وجاءت زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لتركيا في الفترة من ٨-١٠ أغسطس لتستهدف خدمة المصالح العربية من خلال تعميق التفاهم وتبادل الرؤى حول القضايا المثارة الآن وتطورات الأوضاع في الشرق الأوسط في ظل استمرار العدوان الإسرائيلي على لبنان، والوضع في العراق وتطورات الملف النووي الإيراني، والعلاقات بين المملكة وتركيا وضرورة استمرار المشاورات بينهما في جميع المجالات وحول مختلف القضايا. وكانت المملكة وتركيا وقعتا أول من أمس مذكرة تفاهم بشأن التشاور السياسي والتعاون بين وزارتي الخارجية.

على أن العلاقات الثنائية بين البلدين وتعميق المصالح المشتركة أخذت حيزا كبيرا من الزيارة خدمة للشعبين الشقيقين ، فقد التقى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز مجلس رجال الأعمال السعودي – التركي ظهر أمس الخميس بحضور رئيس الوزراء التركي. حيث بحث الجانبان عددا من المواضيع الهامة المطروحة على جدول أعمالهما. وهناك مواضيع كثيرة وهامة في مجال الاستثمار بين البلدين .

وعلى هامش الزيارة وقعت ست اتفاقيات بين البلدين ومذكرات تفاهم ستساهم بشكل كبير في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين البلدين خصوصاً مجال الاستثمار حيث وقعت اتفاقية عدم الازدواج الضريبي بين البلدين والتي ستشجع رجال الأعمال بين البلدين على الاستثمار.

وهكذا جاءت زيارة خادم الحرمين الشريفين لتركيا لتنسجم مع تطلعات قطاع الأعمال في المملكة خاصة أن الفترة الحالية تشهد تحولات اقتصادية مهمة بعد انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، الأمر الذي يقود لتقوية وتعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين وتفعيل وتشجيع التعاون الثنائي الاقتصادي.

وسيساعد على ذلك وجود أرضية مشتركة من العلاقات الاقتصادية ، إذ كان الصندوق السعودي للمملكة قد قدم قروضاً إنمائية لتمويل عدد من المشاريع الحيوية في تركيا ، وتبلغ القيمة الإجمالية للمشروعات المذكورة (١،١١٧) بليون ومائة وسبعة عشر ريالاً سعودياً، أي ما يعادل (٢٩٧،٩٤٧) ألف دولار أمريكي.

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من الاتفاقيات القائمة بين البلدين في مختلف المجالات حيث وقعت في عام ١٩٧٤ اتفاقية للتعاون التجاري والاقتصادي والتقني بين البلدين تشكلت على آثرها اللجنة السعودية التركية المشتركة، انبثقت منها عدة لجان فرعية، بالإضافة إلى وجود مجلس رجال الأعمال السعودي – التركي، كذلك الاتفاقية الثقافية التي وقعت في عام ١٩٧٦ كما أن هناك شركات للاستثمار بين البلدين في تصاعد مستمر.

كما أن هناك عددا من المشاريع السعودية التركية في المملكة يبلغ ٦١ مشروعا باستثمارات تصل إلى ٢٥٨ مليون ريال منها ٢٤ مشروعا صناعيا و٣٧ مشروعا خدميا، كما أن حجم التبادل التجاري بين المملكة وتركيا بلغ في عام ٢٠٠٤ حوالي ٦٧٨٦ مليون ريال منها واردات سعودية من أنقرة بحوالي ٢٢٤٧ مليون ريال وكانت في عام ١٩٩٥ حوالي ١٥٧٤ مليون ريال بزيادة بلغت ٣٥٢ مليون ريال ومن جهة أخرى وكما ذكرت صحيفة «الزمان» التركية تعتزم المملكة استثمار نحو ٢٥ مليار دولار في قطاعات صناعة البتروكيماويات والطاقة والاتصالات والمال والسياحة، وذلك في ضوء عمليات الخصخصة في تركيا.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الاقتصاد

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 11-08-2006 العـــدد : 14594
الصفحـات : 15 المسلسل : 71

التركي من الاقتصاديات التي بدأت تتعافى بقوة خلال السنوات الأخيرة. وقد عرف الاقتصاد التركي خلال الأعوام القليلة الماضية نمواً كبيراً، وبدأ الاقتصاد التركي بالتخلص من مشاكله البنيوية من خلال تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وخفض معدلات التضخم ورفع نسبة النمو. ويرتكز برنامج تركيا الاقتصادي إلى ٤ استراتيجيات أساسية هي: تحقيق نسبة نمو جيدة ومستديمة، تأمين الاستقرار السياسي والاقتصادي، وإعادة تنظيم القطاع المالي والمصرفي، وتوفير فرص عمل للمواطنين. والواقع أن تركيا حققت خلال الأعوام الأخيرة معدل نمو بلغ ٨ في المائة سنوياً. مع نهاية العام ٢٠٠٥، وحقق ناتجاً صافياً بلغ ٣٦٠ مليار دولار. وتم تخفيض معدلات التضخم من ٣٠ في المئة إلى ١٠٪ ، تم رفع احتياطي البنك إلى ٦٠ مليار دولار حالياً.

وهكذا فإن زيارة الملك عبدالله لتركيا ستؤسس علاقات استراتيجية أكثر عمقاً في التعاون الثنائي في معظم المجالات، وتدعم الرغبة الصريحة لدى البلدين في التوسع قدر الإمكان في استثمار نقاط القوة المشتركة والفرص المتاحة لديهما.